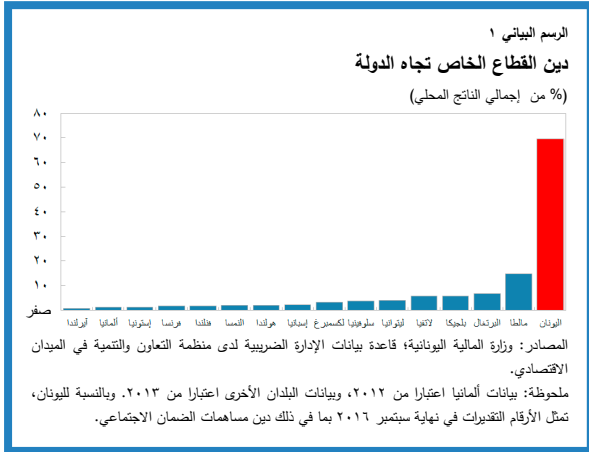


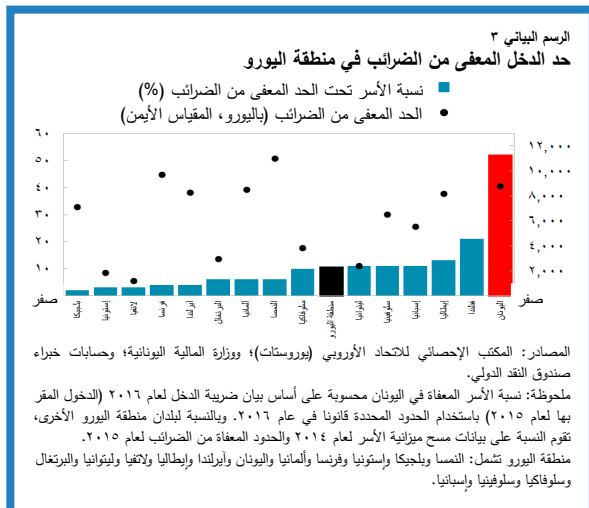
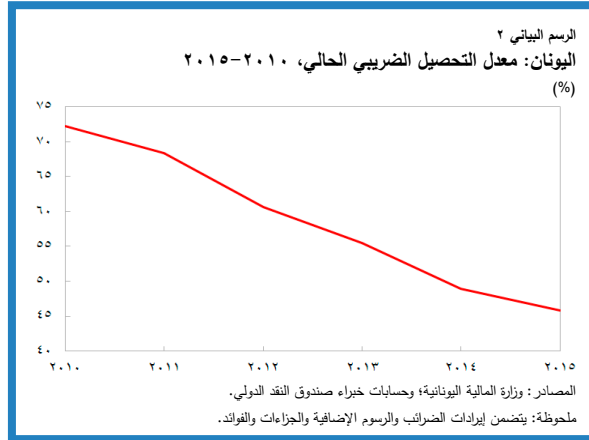
ميررات جعل الميزانية أكثر دعما للنمو في اليونان

بقلم بول تومسن

الهدف الرئيسي من عمل الصندوق مع اليونان هو مساعدتها في العودة إلى مسار من النمو القابل للاستمرار الذي تعم ثماره على كل المواطنين. وفي هذا الصدد، نرى أن الهيكل الحالي لميزانية اليونان يمثل قيدا كبيرا على النمو. ونورد أدناه توضيحا أكثر تفصيلا للسبب في أن الميزانية اليونانية بشكلها الحالي هي ميزانية غير داعمة للنمو، وأن حل هذه المشكلة يتطلب إصلاحات في نظام الضرائب ومعاشات التقاعد.



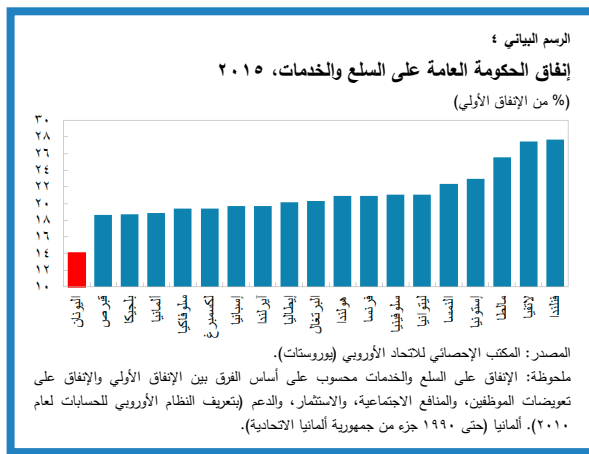
ففي سعي اليونان لتعزيز الإيرادات، اعتمدت سياسة تقوم على الرفع المتكرر للمعدلات الضريبية المرتفعة بالفعل، بدلا من توسيع القاعدة الضريبية. ولم تؤت هذه السياسة الثمار المرجوة. وبعد سنوات من اتباعها، واجهت اليونان مقاومة متزايدة من دافعي الضرائب في عام ٢٠١٤، مما حدا بالسلطات إلى اللجوء لنظم التقسيط والتأجيل، بالرغم من أن كثرة استخدامها (حيث وصل عددها في اليونان إلى ٥٠ نظاما في مجال الضمان الاجتماعي وحده منذ عام ٢٠٠١) تعني بلا شك أن دافعي الضرائب يعتبرونها طريقا للإعفاء الضريبي في واقع الحال. ويتضح هذا في تراكم ديون الضرائب والضمان الاجتماعي المستحقة للدولة، والتي بلغت ١٢٠ مليار يورو (حوالي ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي، مع تأخر نصف دافعي الضرائب في سداد ضرائبهم المستحقة، الرسم البياني ١)، والتراجع المطرد في حجم الضرائب المحصلة، رغم المساعدة الاستثنائية التي حصلت عليها اليونان من المنظمات الدولية بهدف تحسين الإدارة الضريبية (الرسم البياني ٢).



لماذا نرى أن القاعدة الضريبية بالغة الضيق؟ نظام ضريبية الدخل مثال واضح. فاليونان تقدم خصما ضريبيا شديد السخاء، مما يسمح بإعفاء أكثر من نصف العاملين بأجر من ضرائب الدخل (الرسم البياني ٣). وفي المقابل، لا تتجاوز نسبة الإعفاء في أيرلندا وبولندا ٥% و ٦%، على الترتيب، من القاعدة الضريبية (ويبلغ المتوسط في بقية منطقة اليورو حوالي ٨%). وفي اليونان، يبلغ الحد المعفى من الضريبة في

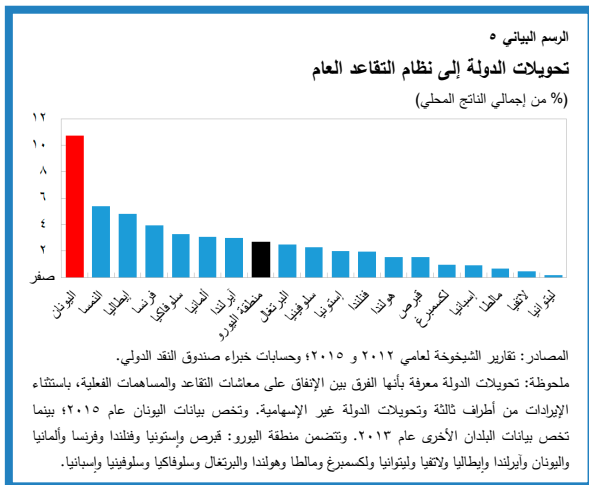
اليونان ٨,٧٥٠ يورو بالقيمة الاسمية، وهو من أعلى الحدود في منطقة اليورو، حيث يزيد على الحد المطبق في ألمانيا أو إيطاليا أو إسبانيا. ويعني هذا أيضا أن هناك انحرافا شديدا في عبء الضرائب اليونانية، حيث يأتي حوالي ٦٠% من مجموع إيرادات ضريبة الدخل من العُشَيْر الأعلى من العاملين بأجر.

ولا شك بالطبع أن من يتقاضون أعلى الدخل هم من يجب أن يساهموا بالنصيب الأكبر. ولكن الإعفاءات شديدة السخاء للطبقة المتوسطة في اليونان لا يمكن تبريرها بالحديث عن الإنصاف والعدالة الاجتماعية. فتقديم إعفاءات بالجملة لا يمكن وصفه بالإنصاف والعدالة الاجتماعية، وهو يمنح اليونان من تعبئة ما تحتاجه من إيرادات لدفع الإعانات الاجتماعية الموجهة لمستحقها والشائعة في بقية أنحاء أوروبا، مثل منافع الرعاية الاجتماعية وإعانات البطالة. وفي رأينا، ينبغي إعطاء أولوية لتوسيع القاعدة الضريبية مع تخفيض المعدلات الضريبية الحدية المرتفعة.



وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التعويل على اعتماد السلطات اليونانية على زيادة تخفيض الإنفاق الاستثنائي. فالإنفاق على السلع والخدمات، مثلاً، تعرض لخفض شديد في السنوات الأخيرة حتى أصبح الآن في مستويات منخفضة استثنائية بالمعايير الأوروبية (الرسم البياني ٤). ونحن نرى بالفعل أن هذا التخفيض لا يمكن أن يستمر، مثلما يتضح من الشكاوى بشأن نقص الحُصْن في المستشفيات، وتوقف الحافلات بسبب نقص قطع الغيار، إلخ. ولذلك نرى

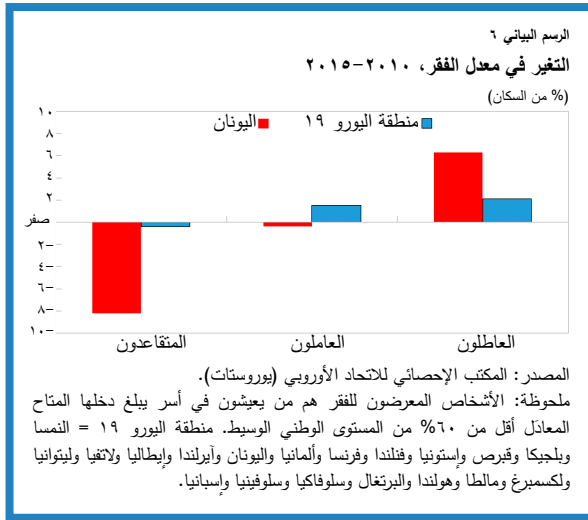
أن ما تتوقعه السلطات من خفض الإنفاق الاستثنائي بنسبة ٢% إضافية من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٨ هو أمر بعيد الاحتمال وغير مطلوب في نفس الوقت. فبغير إجراء إصلاحات أساسية في القطاع العام لتعزيز الكفاءة، يصبح هذا الخفض الإضافي عقبة أكبر أمام تقديم الخدمات العامة الأساسية، وهو أمر لا يمكن التعويل عليه ولا يستطيع الصندوق دعمه من خلال اتفاق مع اليونان.



وفي الوقت الذي تخضع فيه الخدمات العامة الأساسية لتقليص شديد غير قابل للاستمرار، لا يزال الإنفاق على معاشات التقاعد فوق الطاقة. فمتوسط معاشات التقاعد الاسمية التي تدفعها اليونان تقارب ما تدفعه ألمانيا، بالرغم من أن إنتاجيتها أقل بكثير. وليس باستطاعتها القيام بذلك إلا من خلال تحويلات من الميزانية إلى نظام التقاعد تتجاوز التحويلات المتوسطة في منطقة اليورو بأربعة أضعاف (الرسم البياني ٥). ولكن التعامل مع معاشات التقاعد ثبت أنه بالغ

الصعوبة. فقد حاولت الحكومات السابقة إصلاح النظام، ولكنها واجهت أحكاما قضائية منعتها من الإصلاح، إلى جانب نكسات أخرى. وبينما جددت الحكومة الحالية جهودها في هذا المجال، نجد أن الإصلاح الأخير، الذي يهدف إلى تخفيض تحويلات الميزانية إلى نظام التقاعد بنسبة ١١% من إجمالي الناتج المحلي تقريبا، لا يكفي بأي حال لمعالجة المشكلة بحجمها الكبير (إذ يبلغ العجز حوالي ١١% من إجمالي الناتج المحلي).

وكما هو الحال مع النظام الضريبي، ليس من الإنصاف ولا هو قابل للاستمرار من المنظور الاجتماعي أن تظل معاشات التقاعد بهذا الارتفاع بينما يحرم السكان من الحصول على الرعاية الاجتماعية الأساسية. وكثيرا ما قيل إن معاشات التقاعد في اليونان ينبغي أن تظل مرتفعة لأنها لا تعمل على حماية الدخل في السن الكبيرة فقط، وإنما تعمل أيضا كشبكة أمان اجتماعي غير رسمية. ولكن من المؤكد أن معاشات التقاعد لا تصلح بديلا لشبكة أمان



ملائمة، ومن ثم لم يتمكن هذا الترتيب الخاص من معالجة ارتفاع الفقر في معظم الفئات الأقل دخلا. والواقع أنه يتضح من الأدلة أن ارتفاع معاشات التقاعد أدى إلى أثر عكسي، حيث كان بمثابة تحويل ضمني من السكان في سن العمل ممن يتقاضون أقل الأجور إلى كبار السن. ولا يزال معدل الفقر بين السكان في سن العمل، وخاصة العاطلون، يواصل الارتفاع السريع منذ عام ٢٠١٠، بينما قابل ذلك انخفاض كبير في مستويات الفقر بين المتقاعدين (الرسم البياني ٦). ولمعالجة هذه المشكلة، ينبغي أن تجري السلطات مزيدا من الخفض

في معاشات التقاعد الحالية مع زيادة الإنفاق على نظام حديث للرعاية الاجتماعية الموجهة للمستحقين من أجل حماية الأشد احتياجا. وينبغي إنفاق المزيد على الخدمات العامة الضرورية الأخرى وكذلك الاستثمارات العامة الأساسية. ومن شأن ترشيد مزايا التقاعد الحالية أن يضمن أيضا مزيدا من العدالة في اقتسام أعباء تكاليف الإصلاح بين الأجيال.
